Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) ملحق العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

الاستثناء في العربية بين التقعيد النحوي والاستعمال اللغوي: دراسة وصفية تحليلية تطبيقية

الدكتور: يوسف ميلاد الشتوي أحمد

جامعة غريان / كلية التربية أبوزيان – قســـــم: اللغة العربية والدراسات الإسلامية

YF660049@GMAIL.COM

Exception in Arabic Between Grammatical Rule and Linguistic Application: A Descriptive Analytical Study

Dr. Youssef Milad Al-Shatwi Ahmed

University of Gharyan – Faculty of Education, Abu Zayan

Department of Arabic Language and Islamic Studies

تاريخ الاستلام: 2026/05/30 تاريخ المراجعة 2026/06/16 تاريخ القبول:2026/06/28– تاريخ النشر: 2026/07/21

الملخص

تناولت هذه الدراســة موضــوع **الاســتثناء في العربية بين التقعيد النحوي والاســتعمال اللغوي**، بوصــفه من الموضــوعات النحوية التي شــغلت الدرس العربي القديم والحديث، لما يتســم به من تنوع في الأدوات والتراكيب، وتعدد في الأحكام الإعرابية، وتداخل بين ما قرره النحاة من قواعد وما يقتضــيه الاســتعمال اللغوي في ســياقاته المختلفة. ويهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين القاعدة النحوية والتطبيق اللغوي في باب الاستثناء، وبيان مدى انسجام التقعيد النحوي مع الشواهد اللغوية الفصيحة، مع الوقوف على أبرز المواضع التي يظهر فيها التباين بين القاعدة المقررة والاستعمال الفعلي.

واعتمدت الدراسة **المنهج الوصفي التحليلي**، من خلال استقراء القواعد النحوية المتعلقة بالاستثناء، وتحليل نماذج مختارة من الشــواهد القرآنية والحديثية والشــعرية والنثرية، ومقارنتها بما قرره النحاة من أحكام، للكشــف عن مدى انطباق القواعد على الاســتعمال اللغوي. وقد أظهر التحليل أن باب الاســتثناء لا يمكن فهمه في إطار القاعدة المجردة وحدها، بل يتطلب مراعاة السـياق اللغوي والدلالي، وتعدد وجوه الاسـتعمال، واختلاف القرائن التي تسـهم في تحديد الحكم الإعرابي والدلالة المقصودة.

وخلصــت الدراســة إلى أن التقعيد النحوي يمثل إطارًا مهمًا لضــبط الظاهرة اللغوية وتنظيمها، غير أن الاســتعمال العربي الفصــيح يكشــف عن قدر من المرونة والتنوع لا تســتوعبه القاعدة في صــورتها الجامدة دائمًا، مما يؤكد ضــرورة تحقيق التوازن بين **الســماع والقياس**، وبين القاعدة والتطبيق، وعدم النظر إلى الاســتثناءات اللغوية بوصفها خروجًا عن النظام النحوي، بل باعتبارها جزءًا من ثراء العربية واتساع نظامها التعبيري. ويوصي البحث بضرورة إعادة قراءة القواعد النحوية في ضوء الاستعمال اللغوي، والإفادة من المناهج الوصفية والتحليلية الحديثة في دراسة الظواهر النحوية، بما يسهم في تقديم تصور أكثر تكاملًا للعلاقة بين التقعيد والاستعمال.

الكلمات المفتاحية :الاســتثناء، التقعيد النحوي، الاســتعمال اللغوي، القاعدة النحوية، الســماع، القياس، الشــواهد اللغوية.

Abstract

This research examines **exception in Arabic between grammatical codification and linguistic usage**, as one of the grammatical topics that has attracted considerable attention in both classical and modern Arabic linguistic studies. This is due to its variety of particles and structures, its diverse grammatical rules, and the interaction between the principles established by Arab grammarians and the requirements of actual linguistic usage in different contexts. The study aims to investigate the nature of the relationship between grammatical rules and linguistic application in the domain of exception, and to determine the extent to which grammatical codification corresponds with authentic linguistic evidence, while identifying the major instances in which discrepancies may arise between established grammatical rules and actual usage.

The research adopts a **descriptive-analytical approach** by examining grammatical rules related to exception and analyzing selected examples from Qur'anic, Prophetic, poetic, and prose texts. These examples are compared with the grammatical principles established by Arab grammarians in order to determine the extent to which the rules correspond with actual linguistic usage. The analysis demonstrates that the phenomenon of exception cannot be fully understood solely within the framework of abstract grammatical rules. Rather, it requires consideration of linguistic and semantic contexts, the diversity of usage patterns, and the various contextual clues that contribute to determining both grammatical function and intended meaning.

The study concludes that grammatical codification provides an essential framework for regulating and organizing linguistic phenomena. However, authentic Arabic usage reveals a degree of flexibility and diversity that cannot always be fully accommodated by rigid grammatical rules. This highlights the importance of achieving a balance between **transmitted linguistic evidence (samāʿ) and analogy (qiyās)**, as well as between grammatical rules and actual usage. Linguistic exceptions should not necessarily be regarded as deviations from the grammatical system; rather, they should be viewed as an integral part of the richness of Arabic and the breadth of its expressive system. The study recommends reexamining grammatical rules in light of actual linguistic usage and employing modern descriptive and analytical approaches in the study of grammatical phenomena, thereby contributing to a more comprehensive understanding of the relationship between grammatical codification and linguistic usage.

Keywords: Exception, Grammatical Codification, Linguistic Usage, Grammatical Rule, Transmitted Linguistic Evidence, Analogy, Linguistic Evidence.

المقدمة

يُعَدُّ النحو العربي أحد أبرز المنجزات العلمية التي أســـهمت في حفظ اللغة العربية وصـــون بنيتها من اللحن والاضطراب، إذ نشأ مرتبطًا بخدمة القرآن الكريم، ثم تطور ليصبح علمًا قائمًا على الاستقراء والتقعيد والاستنباط. وقد أدرك النحاة الأوائل أن القاعدة النحوية ليسـت غاية في ذاتها، وإنما هي وسـيلة لضـبط الاسـتعمال العربي الفصيح واستنباط القوانين التي تحكمه؛ ولذلك اعتمدوا في بناء أحكامهم على الشواهد الموثوقة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا[1].

وفي هذا الســـياق، يحتل باب الاســـتثناء مكانةً متميزة في النظام النحوي العربي؛ لما يتســـم به من تداخل بين الجوانب التركيبية والدلالية والتداولية، ولما يثيره من قضـايا تتعلق بعلاقة اللفظ بالمعنى، وتأثير السياق في توجيه الحكم النحوي. فالاستثناء ليس مجرد تركيب نحوي تحكمه قواعد إعرابية جامدة، بل هو أسلوب لغوي يتغير حكمه تبعًا لاختلاف أدواته، وأنواعه، وسياقه، والعلاقة بين المستثنى والمستثنى منه، وهو ما جعله من أكثر أبواب النحو ثراءً في آراء العلماء واختلافاتهم.

وقد أولى النحاة هذا الباب عناية كبيرة؛ إذ أفاض سيبويه في *الكتاب* في بيان أحكامه، وعدَّ الاستثناء من التراكيب التي تُبنى أحكامها على طبيعة العلاقة بين أجزاء الكلام، ثم جاء المبرد وابن الســراج وابن جني وابن يعيش وابن هشــام الأنصــاري فوسَّــعوا دائرة البحث فيه، مبينين أحكام أدوات الاســتثناء، وصــور الاســتثناء التام والناقص، المتصـل والمنقطع، وأوجه الإعراب المختلفة، مع الاسـتناد إلى الشـواهد القرآنية والحديثية والشـعرية. كما أكد عبد القاهر الجرجاني أن فهم التراكيب العربية لا يتحقق بالنظر إلى القواعد منفصـلة عن سياقها، وإنما يقوم على مبدأ النظم الذي يجعل المعنى وليد العلاقات بين عناصـــر التركيب، وهو ما يبرز أهمية الســـياق في توجيه كثير من قضايا الاستثناء.

وعلى الرغم من هذا الثراء العلمي، فإن الدراســـات النحوية التقليدية انصـــرفت في كثير من الأحيان إلى عرض الأحكام التقعيدية، بينما تكشف القراءة المتأنية للنصوص العربية الموثوقة عن تنوع ملحوظ في صور الاستعمال، وتعدد في أوجه التوجيه النحوي، واختلاف بين العلماء في تفسـير بعض التراكيب الاسـتثنائية .**وفي هذا السـياق يرى تمام حسان أن القاعدة النحوية ليست غايةً مستقلة في ذاتها، وإنما هي وصفٌ للنظام اللغوي المستخلص من الاسـتعمال العربي الصـحيح، وأن تحليل الظواهر النحوية لا يكتمل إلا من خلال الربط بين المبنى والمعنى والسياق؛ لأن هذه العناصر مجتمعة تمثل الأساس الحقيقي لفهم النظام اللغوي العربي**[2]"وقد اتجهت الدراسات اللغوية الحديثة إلى تجاوز النظرة الشكلية للقاعدة النحوية، والنظر إلى اللغة بوصفها نظامًا وظيفيًا يرتبط بالسياق والدلالة؛ إذ يرى تمام حسان أن القاعدة اللغوية ليست إلا وصفًا لنظام الاستعمال، بينما يؤكد فاضل السامرائي أن فهم التراكيب العربية، ولا ســـيما القرآنية منها، لا يكتمل إلا بمراعاة الســـياق والدلالة".ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في باب الاسـتثناء من خلال الموازنة بين القاعدة النحوية كما صـاغها النحاة، والتطبيق اللغوي كما تجلى في النصـوص العربية الفصـيحة، للكشـف عن مدى توافق التقعيد مع الاسـتعمال، وتحليل المواضـع التي تعددت فيها أوجه الإعراب أو اختلفت فيها التوجيهات، وبيان أثر الســـياق والدلالة في ترجيح بعض الآراء على بعض.

وتأتي هذه الدراسـة الموسـومة بـــــ "الاسـتثناء في العربية بين القاعدة النحوية والتطبيق اللغوي: دراسـة وصـفية تحليلية "اسـتجابةً لهذه الحاجة العلمية، إذ تسـعى إلى تقديم قراءة وصـفية تحليلية تجمع بين التأصـيل النحوي

---

[1] انظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص34؛ والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص45

[2] السامرائي، فاضل صالح. (2000). معاني النحو. ط1.: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. عمّان، الأردن، ص 123.

والتحليل التطبيقي، اعتمادًا على شـــواهد مختارة من القرآن الكريم، والحديث الشـــريف، والشـــعر العربي، والنثر الفصيح، بما يسهم في تعميق فهم هذه الظاهرة اللغوية، وتقويم العلاقة بين التقعيد النحوي والاستعمال اللغوي في ضوء النصوص العربية الموثوقة، ويضيف إلى الدراسات النحوية المعاصرة رؤيةً تجمع بين أصالة التراث ودقة التحليل اللغوي الحديث.

مشكلة البحث .

يمثل باب الاستثناء أحد الأبواب النحوية التي حظيت بعناية كبيرة في التراث العربي؛ لما ينطوي عليه من قضايا تركيبية ودلالية متداخلة، ولارتباطه الوثيق بمسائل المعنى والسياق والإعراب. وقد بذل النحاة الأوائل جهودًا واسعة في ضبط أحكامه وتقعيد قواعده، مستندين في ذلك إلى منهج يقوم على استقراء كلام العرب الفصحاء، والاحتجاج بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، والنثر المحتج به. وقد أسهم هذا الجهد في بناء تصور نحوي متكامل للاستثناء، حدد أدواته، وأقسامه، وشروطه، وأحكام مستثنياته، وأرسى قواعد أصبحت من المسلمات في الدرس النحوي العربي.

غير أن هذا الاستقرار الظاهري في الجانب التقعيدي لا يعني بالضرورة أن الاستعمال اللغوي جاء دائمًا مطابقًا بصورة تامة لما قررته القواعد النحوية؛ إذ إن النصوص العربية الفصيحة تكشف عن ثراء أسلوبي وتنوع تركيبي يظهر في تعدد صـــور الاســـتثناء، واختلاف وجوه إعرابه، وتباين مواقف النحاة في توجيه بعض التراكيب التي تحتمل أكثر من وجه. ويعود ذلك إلى طبيعة اللغة العربية التي لا تقوم على العلاقات الشـــكلية وحدها، وإنما تتفاعل فيها عناصـر متعددة، من أهمها السـياق، والدلالة، والمقام، والغرض التعبيري، مما يجعل بعض الظواهر النحوية بحاجة إلى قراءة تتجاوز حدود القاعدة المجردة إلى دراسة حضورها الفعلي في النص.

ومن هنا تظهر إشـــكالية العلاقة بين **التقعيد النحوي** و**الاســـتعمال اللغوي**؛ فالقاعدة النحوية تمثل خلاصـــة ما استنبطه العلماء من الاستعمال العربي، لكنها قد لا تستوعب دائمًا جميع التنوعات التي تفرضها طبيعة الخطاب اللغوي. ولذلك فإن دراســة باب الاســتثناء لا ينبغي أن تقتصــر على عرض الأحكام التي وضــعها النحاة، وإنما تتطلب فحص تلك الأحكام في ضـوء تطبيقاتها النصـية، والكشـف عن مدى قدرتها على تفسـير الظواهر اللغوية المختلفة.

وتتجلى المشكلة بصورة أوضح في بعض القضايا التي أثارت خلافًا بين النحاة، مثل اختلافهم في توجيه بعض أنواع الاستثناء، وتعدد الأوجه الإعرابية في بعض التراكيب، والتباين في الحكم على الاستثناء المتصل والمنقطع، والاســـتثناء المفرغ، وأحكام المســـتثنى بعد أدوات الاســـتثناء المختلفة. فقد اختلفت مواقف العلماء بين من جعل القاعدة أســاسًـا للحكم، ومن راعى دلالة السـياق والوظيفة المعنوية للتركيب، الأمر الذي يكشـف عن الحاجة إلى دراسة تحليلية توازن بين الرؤية النحوية التراثية والمعالجة النصية الحديثة.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الاستثناء من جوانبه المختلفة، فإن الحاجة ما تزال قائمة إلى دراسة تجمع بين التأصـــيل النحوي والتحليل التطبيقي، بحيث لا تنظر إلى القاعدة بوصـــفها نظامًا منفصـــلًا عن الاســـتعمال، ولا إلى التطبيق بوصـــفه خروجًا عن القاعدة بالضـــرورة، وإنما تبحث في طبيعة العلاقة التكاملية بينهما، وتكشف عن الكيفية التي تتفاعل بها القاعدة مع السياق في إنتاج المعنى وتوجيه الحكم النحوي.

وبناءً على ما سـبق، تتمثل مشـكلة هذا البحث في محاولة الإجابة عن الإشـكالية الرئيسـة الآتية :**إلى أي مدى تتوافق القاعدة النحوية التي قررها علماء العربية في باب الاستثناء مع التطبيق اللغوي في النصوص العربية الفصـــيحة؟ وما العوامل التي تؤدي إلى تعدد التوجيهات النحوية واختلاف الأحكام في بعض التراكيب الاستثنائية؟**

ويتفرع عن هذه المشكلة الرئيسة عدد من التساؤلات المتعلقة بطبيعة العلاقة بين القاعدة والاستعمال، وأثر السياق والدلالة في توجيه أحكام الاستثناء، ومدى قدرة التحليل النصي على تفسير بعض المواضع التي اختلف فيها النحاة؛ وصولًا إلى تصور علمي يحقق التوازن بين ثوابت التقعيد النحوي ومرونة الاستعمال اللغوي العربي.

أهمية البحث.

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله أحد الأبواب النحوية المهمة في العربية، وهو باب الاستثناء، بوصفه مجالًا تتفاعل فيه البنية التركيبية مع الدلالة والسياق، ويكشف عن طبيعة العلاقة بين القاعدة النحوية بوصفها خلاصةً للتقعيد المستند إلى الاستعمال العربي الفصيح، وبين التطبيق اللغوي كما يظهر في النصوص الموثوقة. ولا يقتصر البحث على عرض الأحكام النحوية المتعلقة بالاستثناء، وإنما يسعى إلى دراستها في ضوء تطبيقاتها النصية؛ للكشف عن مدى توافق التقعيد النحوي مع واقع الاستعمال اللغوي.

وتتجلى أهمية البحث في أنه يقدم معالجة علمية تجمع بين التأصيل النحوي والتحليل التطبيقي، بما يسهم في تجاوز الاقتصار على دراسة القواعد المجردة إلى فحص حضورها في سياقاتها اللغوية الحقيقية. كما يبرز أهمية السياق والدلالة في توجيه أحكام الاستثناء وتفسير التراكيب التي تعددت فيها آراء النحاة، مؤكدًا أن الظاهرة النحوية لا يمكن فهمها بمعزل عن وظيفتها في الخطاب.

وتكتسب الدراسة أهميتها كذلك من اعتمادها على شواهد مختارة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، والنثر الفصيح، بما يعزز الجانب التطبيقي ويؤسس نتائجها على مادة لغوية أصيلة. كما تسهم في تقديم قراءة معاصرة للتراث النحوي تجمع بين أصالة التقعيد العربي ومناهج التحليل اللغوي الحديثة، بما يساعد على توضيح العلاقة بين ثبات القاعدة النحوية ومرونة الاستعمال اللغوي، وإثراء الدراسات النحوية المتعلقة بقضايا التقعيد والتطبيق.

أهداف البحث.

يهدف البحث إلى دراسة الاستثناء في العربية بين القاعدة النحوية والتطبيق اللغوي؛ للكشف عن طبيعة العلاقة بين التقعيد النحوي والاستعمال النصي، وتحقيقًا لذلك يسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ- تأصيل مفهوم الاستثناء في الدرس النحوي العربي، وبيان مكانته وأحكامه وقواعده من حيث الأدوات والأنواع والأحكام الإعرابية، في ضوء جهود النحاة القدماء والمحدثين .

ب- تحليل تطبيقات الاستثناء في النصوص العربية الفصيحة من خلال نماذج مختارة من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر؛ للكشف عن خصائص استعماله ومدى توافقه مع القواعد النحوية المقررة .

ت- الكشف عن العلاقة بين القاعدة النحوية والتطبيق اللغوي من خلال رصد مواضع الاتفاق والاختلاف، وتحليل أسباب تعدد التوجيهات النحوية لبعض تراكيب الاستثناء في ضوء السياق والدلالة .

ث- تقويم بعض القضايا النحوية المتعلقة بالاستثناء، والوصول إلى تصور علمي متوازن يوضح دور السياق **في** توجيه الأحكام النحوية، ويبرز العلاقة بين ثبات القاعدة النحوية ومرونة الاستعمال اللغوي.

تساؤلات البحث.

انطلاقًا من مشكلة البحث وأهدافه، يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة العلاقة بين القاعدة النحوية والتطبيق اللغوي في باب الاستثناء، ومدى توافق الأحكام التي قررها النحاة مع الاستعمال العربي الفصيح في ضوء النصوص اللغوية الموثوقة؟

<u>ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الآتية</u>:

أ- ما مفهوم الاستثناء في الدرس النحوي العربي، وما أبرز قواعده وأنواعه وأحكامه التي قررها النحاة؟

ب- كيف تجلت ظاهرة الاستثناء في النصوص العربية الفصيحة المختارة، وما الخصائص التركيبية والدلالية التي تكشفها تطبيقاته؟

ت- إلى أي مدى ينسجم الاستعمال اللغوي للاستثناء مع القواعد النحوية المقررة، وما أبرز مواضع الاتفاق والاختلاف بين التقعيد والتطبيق؟

ث- ما أسباب تعدد التوجيهات النحوية في بعض تراكيب الاستثناء، وما دور السياق والدلالة في توجيه أحكامها؟

الدراسات السابقة.

حظي موضوع الاستثناء في النحو العربي باهتمام عدد من الباحثين، وتنوعت الدراسات التي تناولته بين دراسات ركزت على **التقعيد النحوي وأصول بناء القاعدة**، وأخرى اهتمت بالجانب **الدلالي والسياقي**، في حين اتجه بعضها إلى دراسة الاستثناء في **النصوص القرآنية أو الحديثية أو الشعرية**، كما تناولت بعض الدراسات الإشكالات المرتبطة بالتصنيف والحدود النحوية. وفيما يأتي عرض لأبرز الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث الحالي

دراسة: وفاء محمد علي السعيد (2011):[3] " تناولت هذه الدراسة ظاهرة الاستثناء من منظور نقدي تحليلي، وانطلقت من محاولة الكشف عن الأسس التي قام عليها بناء قاعدة الاستثناء في النحو العربي، ومدى ارتباط هذه القاعدة بالاستعمال اللغوي الفعلي. واعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، من خلال تتبع آراء النحاة ومناقشة أصول التقعيد النحوي في باب الاستثناء، وتحليل الأسس التي استند إليها العلماء في صياغة أحكامه.

وتوصلت الدراسة إلى أن باب الاستثناء يكشف بوضوح عن طبيعة العلاقة بين القاعدة النحوية والاستعمال اللغوي، وأن بعض أحكامه لا يمكن فهمها بمعزل عن الاعتبارات الدلالية والسياقية. كما بينت أن عددًا من القواعد النحوية نشأ أساسًا من محاولة تفسير الظواهر اللغوية ووصفها، وليس بالضرورة من فرض قواعد مسبقة على الاستعمال.

وتفيد هذه الدراسة الدراسة الحالية في تأصيل الجانب النظري المتعلق بالعلاقة بين **التقعيد النحوي والاستعمال اللغوي**، كما تمثل منطلقًا مهمًا لمناقشة مدى قدرة القاعدة النحوية على استيعاب التنوع الذي تكشف عنه النصوص العربية. غير أن البحث الحالي يختلف عنها في تركيزه على **الموازنة التطبيقية بين القاعدة النحوية والاستعمال اللغوي من خلال تحليل نماذج متنوعة من النصوص العربية الفصيحة.**

دراسة: أشرف الصديق الخليل عبد الله (2021): [4]" هدفت هذه الدراسة إلى بحث مفهوم الاستثناء في ثلاثة اتجاهات علمية رئيسة، هي :**النحاة، والأصوليون، والبلاغيون**، والكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم في فهم أدوات الاستثناء ودلالاتها ووظائفها. واعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، من خلال عرض آراء العلماء ومناقشتها وتحليل الشواهد ذات الصلة بالموضوع.

وأظهرت نتائج الدراسة أن اختلاف العلماء في بعض قضايا الاستثناء يرجع بدرجة كبيرة إلى اختلاف زوايا النظر والمنطلقات العلمية؛ إذ ركز النحاة على الجوانب التركيبية والإعرابية، في حين اهتم الأصوليون والبلاغيون

---

[3] السعيد، وفاء محمد علي .*الاستثناء على القاعدة النحوية* .الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011، ص66.

[4]شرف الصديق الخليل عبد الله " الاستثناء بين النحاة والأصوليين والبلاغيين: دراسة نحوية دلالية رسالة دكتوراه: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية اللغات السنة 2021م

بصـــورة أكبر بالجوانب الدلالية والســـياقية. كما أكدت الدراســـة أن دلالة أداة الاســـتثناء قد تتحدد أو تتغير وفق السياق الذي ترد فيه، وأن دراسة الاستثناء تقتضي الجمع بين البنية النحوية والمعنى.

وتستفيد هذه الدراسة منها في إبراز **التكامل بين الجانب النحوي والجانب الدلالي والسياقي** في تحليل الاستثناء، غير أن البحث الحالي يختلف عنها في أن محوره الأســـاس يتمثل في **موازنة القاعدة النحوية بالتطبيق اللغوي الفعلي**، من خلال تحليل الشـــواهد النصـــية ومقارنة الأحكام التي قررها النحاة بما تكشـــف عنه النصـــوص من استعمالات.

الاسـتثناء قد يتغير تبعًا للسـياق الذي ترد فيه، وتلتقي مع البحث الحالي في إبراز العلاقة بين النحو والدلالة، إلا أن الدراسة الحالية تركز بصورة أكبر على المقارنة بين القاعدة النحوية والتطبيق النصي.

دراسة: "شواهد النحو الشعرية في باب الاستثناء: دراسة نحوية دلالية[5]" ناولت هذه الدراسة الشواهد الشعرية التي اعتمد عليها النحاة في بناء أحكام الاستثناء وتقعيد مسائله، بهدف الكشف عن طبيعة هذه الشواهد، وبيان مدى إسهامها في تشكيل القاعدة النحوية وتوجيهها. واعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، من خلال استقراء الشواهد الشعرية الواردة في مصادر النحو العربي، وتحليل توجيهات العلماء لها، ومناقشة أوجه الاختلاف في تفسيرها وتوجيهها النحوي والدلالي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الشعر العربي كان مصدرًا أساسيًا من مصادر الاحتجاج اللغوي التي اعتمد عليها النحاة في بناء أحكام الاستثناء، وأن تعدد أوجه التحليل والتوجيه لبعض الشواهد الشعرية أدى إلى اختلاف آراء النحاة في عدد من المسائل. كما أكدت الدراسة أهمية الشاهد الشعري في الكشف عن طبيعة العلاقة بين **القاعدة النحوية والاستعمال اللغوي**.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في الجانب التطبيقي المتصل بتحليل **الشاهد الشعري**، وفي الإفادة من تعدد أوجه التوجيه النحوي في اختبار مدى مرونة القاعدة النحوية. إلا أن الدراســـة المذكورة تركز على المادة الشعرية، في حين يوسع البحث الحالي دائرة التطبيق لتشمل **النص القرآني والحديث الشريف والشعر والنثر**، بما يتيح إجراء موازنة أوسع بين القاعدة والاستعمال.

البيانات الببليوغرافية غير المكتملة :لم ترد في المادة المتاحة بيانات اســـم الباحث، والجامعة، ونوع العمل العلمي، وسنة النشر؛ ولذلك يلزم استكمالها من المصدر الأصلي قبل إدراجها في قائمة المراجع النهائية.

دراسة: فريحة جاب الله بشير: "الاستثناء في سورة هود: دراسة في السياق الدلالي" [6] ركزت هذه الدراسة على تحليل أساليب الاستثناء الواردة في **سورة هود**، من خلال ربطها بالسياق الدلالي الذي وردت فيه، بهدف الكشف عن أثر المعنى والســـياق في توجيه الأحكام النحوية وتحديد دلالة تراكيب الاســـتثناء. واعتمدت الدراســـة على **المنهج الوصفي التحليلي**، من خلال استقراء الآيات القرآنية وتحليل تراكيب الاستثناء فيها، وربط البنية النحوية بالمعنى العام للسياق.

وتوصـــلت الدراســـة إلى أن الســـياق القرآني يؤدي دورًا مهمًا في تحديد دلالة الاســـتثناء وتوجيه معناه، وأن فهم العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه لا يكتمل بالاعتماد على الجانب الإعرابي وحده، بل يتطلب مراعاة السياق العام للنص والقرائن الدلالية المصاحبة له.

---

[5] محمد سعيد عثمان محمد عمر الاستثناء *في ديوان جرير: دراسة نحوية تطبيقية وصفية* رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية – كلية اللغة العربية 2006م

[6] محمود عوض محمود المدني الاستثناء في شعر المتنبي: دراسة نحوية تطبيقية، رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2026م

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في تأكيد **أهمية السياق الدلالي في تفسير تراكيب الاستثناء**، وفي ضرورة عدم فصل التحليل النحوي عن المعنى. غير أن الدراسة السابقة اقتصرت على سورة واحدة من القرآن الكريم، بينما يتجه البحث الحالي إلى نطاق أوسع يقوم على **الموازنة بين القاعدة النحوية والتطبيق في نماذج متنوعة من النصوص العربية الفصيحة.**

البيانات الببليوغرافية غير المكتملة :لم تتوافر في المادة المقدمة بيانات السنة، والجامعة، ونوع الدراسة أو الرسالة، وينبغي استكمالها من المصدر الأصلي لضمان التوثيق العلمي الدقيق.

دراسة: "الاستثناء في ديوان جرير: دراسة نحوية تطبيقية وصفية" [7]ناولت هذه الدراسة ظاهرة الاستثناء في شعر جرير من خلال تحليل الشواهد الشعرية الواردة في ديوانه، بهدف الكشف عن أنماط الاستثناء وأحكامه الإعرابية في التطبيق الشعري.، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التطبيقي، وأظهرت أن النص الشعري يكشف عن تنوع في استعمال الاستثناء، وأن بعض الشواهد الشعرية تحمل أوجهًا متعددة في التحليل النحوي ، وتفيد في الجانب التطبيقي، لكنها محدودة بالمادة الشعرية، بينما يسعى البحث الحالي إلى بناء تصور أكثر شمولًا من خلال تنوع مصادر الشواهد.

التعقيب على الدراسات السابقة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أنها أسهمت في بناء تصور علمي متكامل حول ظاهرة الاستثناء في النحو العربي، فقد تناولت جوانب متعددة تراوحت بين دراسة أصول القاعدة النحوية، وتحليل الأحكام التي وضعها النحاة، والكشف عن الأبعاد الدلالية والسياقية للاستثناء، فضلًا عن التطبيقات العملية في نماذج مختارة من النصوص العربية الفصيحة. وقد أفادت هذه الدراسات البحث الحالي في تحديد منطلقاته النظرية، وبناء إطاره المنهجي، والكشف عن أهم القضايا المرتبطة بباب الاستثناء.

ومع ذلك، فقد أظهرت مراجعة هذه الجهود العلمية أن الحاجة ما تزال قائمة إلى دراسة تتجه نحو الربط بين المستوى النظري والمستوى التطبيقي، من خلال فحص العلاقة بين القاعدة النحوية كما صاغها علماء العربية، وبين واقع الاستعمال اللغوي الذي تكشف عنه النصوص الفصيحة؛ إذ إن بعض الدراسات ركزت على التقعيد المجرد، في حين انصرفت أخرى إلى التطبيق النصي دون بناء موازنة مباشرة بين القاعدة ومظاهر الاستعمال.

وانطلاقًا من ذلك، يأتي البحث الحالي ليقدم إضافة علمية تتمثل في دراسة باب الاستثناء بوصفه ظاهرة لغوية تجمع بين انتظام القاعدة ومرونة التطبيق، وذلك من خلال الجمع بين التحليل النحوي والتفسير الدلالي والقراءة السياقية للنصوص. ويسعى البحث إلى تجاوز الاقتصار على وصف الأحكام النحوية، نحو الكشف عن مدى انسجامها مع الاستعمال العربي الفصيح، وبيان المواضع التي يظهر فيها التوافق أو التنوع بين القاعدة والتطبيق. وبذلك تمثل هذه الدراسة امتدادًا للدراسات السابقة، مع سعيه إلى تقديم رؤية أكثر شمولًا تعيد قراءة الاستثناء في ضوء العلاقة التفاعلية بين النظام النحوي والظاهرة اللغوية، بما يثري الدراسات النحوية الحديثة ويقدم فهمًا أعمق لطبيعة القاعدة العربية وحدودها التطبيقية.

مجتمع الدراسة وأدوات جمع البيانات.

يتحدد مجتمع البحث في هذه الدراسة في **النصوص العربية الفصيحة التي اشتملت على أساليب الاستثناء وتراكيبه المختلفة، وما يرتبط بها من ظواهر نحوية ودلالية وسياقية**، وذلك من خلال المصادر التي تمثل

[7] سالمة عيسى خليفة، ظاهرة *خلاف الأصل في النحو العربي: دراسة استقصائية نقدية* رسالة ماجستير جامعة طرابلس **السنة**2000 :م

مستويات الاحتجاج اللغوي في العربية، باعتبار أن هذه النصوص تمثل المجال التطبيقي الذي نشأت في ضوئه القاعدة النحوية وتبلورت أحكامها.

ويشمل مجتمع البحث المصادر اللغوية الآتية:

1. **القرآن الكريم:**

بوصفه أحد أهم مصادر الاحتجاج اللغوي عند النحاة، لما يتميز به من فصاحة الأسلوب ودقة التركيب وتنوع صيغ الاستثناء الواردة في آياته، وقد اعتمد عليه علماء العربية في بناء كثير من القواعد النحوية وتقعيد أحكامها .

2. **الحديث النبوي الشريف:**

من خلال النصوص الواردة في كتب الحديث المعتمدة، لما تمثله من نماذج لغوية فصيحة تعكس جانبًا من الاستعمال العربي في عصر الاحتجاج، وتشتمل على تراكيب استثنائية متنوعة .

3. **الشعر العربي الفصيح:**

ويشمل نماذج مختارة من الشعر الجاهلي والإسلامي والأموي والعباسي، باعتباره من المصادر الأساسية التي استند إليها النحاة في الاستشهاد اللغوي، والكشف عن خصائص التركيب العربي، ومن بينها أساليب الاستثناء .

4. **النثر العربي الفصيح القديم:**

ويتمثل في الخطب والرسائل والنصوص الأدبية التي تمثل الاستعمال العربي الفصيح، لما تتضمنه من تراكيب لغوية تكشف عن الوظائف النحوية والدلالية لأسلوب الاستثناء .

كما يمتد مجتمع البحث ليشـــمل **المصـــنفات النحوية التراثية التي تناولت باب الاســـتثناء بالشـــرح والتقعيد والتحليل**، وفي مقدمتها كتاب **"الكتاب" لسيبويه (ت 180هـ)**، وكتاب **"شرح المفصل" لابن يعيش (ت 643هـ)**، وكتاب **"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام الأنصاري (ت 761هـــ)**، و**"شرح الرضي على الكافية" للرضـي الاسـترابادي (ت 686هـــ)**؛ وذلك بهدف تتبع التصـور النحوي للاسـتثناء، وموازنته بما يظهر في النصوص العربية من استعمالات فعلية.

وعليه، يتحدد مجتمع البحث إجرائيًا في **النصوص العربية الفصيحة المحتوية على أساليب الاستثناء، وما قدمته كتب النحو العربي من قواعد وأحكام تفسيرية لهذه الظاهرة، ضمن الفترة الممتدة من عصر الاحتجاج اللغوي إلى نهاية القرن الثامن الهجري**؛ وهي الفترة التي شـــهدت اكتمال معظم مباحث النحو العربي وتبلور الأحكام المتعلقة بباب الاستثناء.

وتم اختيار **عينة قصـــدية من الشـــواهد اللغوية** من هذا المجتمع، وفق معايير علمية تتمثل في: تنوع أنماط الاستثناء، واختلاف البنى التركيبية، وتعدد السياقات الدلالية، وورود الشاهد في مصادر لغوية موثوقة؛ بما يتيح تحقيق أهداف الدراسة والكشف عن طبيعة العلاقة بين القاعدة النحوية والتطبيق اللغوي.

الإطار المعرفي للدراسة .

المبحث الأول: الاستثناء في النحو العربي.

1-2 مفهوم الاستثناء لغةً واصطلاحًا

يُعدُّ الاسـتثناء من الأسـاليب النحوية والدلالية المهمة في اللغة العربية، إذ يقوم على إخراج جزء من حكم شـمل غيره بواسطة أداة مخصوصة، وهو من الموضوعات التي حظيت بعناية كبيرة لدى النحاة والأصوليين والبلاغيين؛ لما يترتب عليه من آثار في توجيه المعنى وتحديد المقصـــود من الكلام. وقد اســـتند النحاة في بناء أحكامه إلى

شـواهد القرآن الكريم والحديث النبوي الشـريف وكلام العرب، فاحتل باب الاسـتثناء مكانة بارزة في أبواب النحو العربي، وأصبح من أكثر الأبواب ارتباطًا بالعلاقة بين القاعدة النحوية والاستعمال اللغوي.

1-2-1.الاستثناء لغةً.

الاستثناء في اللغة مشتق من الفعل »**استثنى**«، وهو من مادة)**ث ن ي** (التي تدل على العطف والرد والصرف. وذكر **ابن فارس** أن أصـل هذه المادة يدل على «العطف والرجوع»، ومنه :*ثنيت الشـيء* إذا عطفته، و*ثنيت فلانًا عن رأيه* إذا صـرفته عنه[8]ويقال :*استثنيت الشـيء* إذا أخرجته من جملة غيره، ولذلك ارتبط الاسـتثناء في أصـل استعماله اللغوي بمعنى الإخراج بعد الإدخال أو التخصيص بعد التعميم.

ويؤكد **ابن منظور** هذا المعنى بقوله: «استثنى الشـيءَ من الشـيء إذا أخرجه منه»، فالاستثناء يفيد إخراج بعض أفراد الكل من الحكم الذي شـملهم[9]ومن ثم فإن الدلالة اللغوية للاسـتثناء تقوم على معنى **الإخراج أو الاسـتبعاد،** وهو المعنى الذي انتقل إلى الاصطلاح النحوي مع شيء من التخصيص والدقة.

2-2-1. الاستثناء اصطلاحًا.

اختلفت عبارات النحاة في تعريف الاستثناء، إلا أنها اتفقت في جوهرها على أنه **إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها** .فقد عرفه **سـيبويه** من خلال تطبيقاته على باب (إلا)، مبينًا أن المسـتثنى يخرج من الحكم الذي ثبت للمستثنى منه بواسطة أداة الاستثناء[10].

أما **ابن هشـام ال أنصـاري** فقد عرفه بأنه»*إخراج ما بعد إلا أو إحدى أخواتها من حكم ما قبلها*" ،[11]، وهو من أكثر التعريفات شيوعًا عند المتأخرين؛ لما يتسم به من الإيجاز والدقة، ولشموله معظم أدوات الاستثناء المستعملة في العربية.

ويرى **عباس حسـن** أن الاسـتثناء هو: «تركيب لغوي يقصـد به تخصـيص الحكم بإخراج فرد أو أكثر من أفراد المسـتثنى منه بواسـطة إحدى أدوات الاسـتثناء»[12]ويبرز هذا التعريف الوظيفة الدلالية للاسـتثناء، إذ لا يقتصـر على الجانب الإعرابي، وإنما يربط بين البنية النحوية والمعنى الذي يؤديه التركيب.

ومن منظور لساني حديث، يشير **تمام حسان** إلى أن الاستثناء لا يمكن تفسيره تفسيرًا نحويًا مجردًا، بل ينبغي النظر إليه في ضوء السياق اللغوي الذي يحدد وظيفة الأداة والعلاقة بين عناصر التركيب، لأن كثيرًا من صور الاستثناء لا يستقيم فهمها إلا بالرجوع إلى المقام الذي وردت فيه (ويكشف هذا الاتجاه عن تطور الدرس النحوي من الاقتصار على التقعيد إلى مراعاة الوظيفة التواصلية للغة.

ويتضح من هذه التعريفات أن الاستثناء يجمع بين جانبين متكاملين؛ **جانب نحوي** يتمثل في إخراج المستثنى من الحكم العام بواسطة أداة مخصوصة، و**جانب دلالي** يتمثل في تخصيص الحكم أو تقييده أو توضيح المقصود منه. ولذلك فإن فهم الاستثناء لا يتحقق من خلال القاعدة الإعرابية وحدها، وإنما يستلزم مراعاة السياق الذي ورد فيه التركيب، وهو ما يفسر اختلاف توجيه بعض الشواهد بين النحاة تبعًا لاختلاف نظرهم في الدلالة والسياق.

وانطلاقًا من ذلك، يتبنى الباحث تعريفًا إجرائيًا للاسـتثناء يتلاءم مع أهداف هذه الدراسـة، وهو أنه :**تركيب نحوي دلالي يُقصـد به إخراج عنصـر أو أكثر من الحكم العام المسـند إلى المسـتثنى منه بواسـطة إحدى أدوات**

---

[8]ابن فارس، أحمد. (1979). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الفكر، ص 288.

[9]ابن منظور، محمد بن مكرم .(1994) *لسان العرب* .بيروت: دار صادر، ص177.

[10]سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ص 309.

[11] ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. (1991). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دمشق: دار الفكر، ص316.

[12] عباس حسن. (1984). النحو الوافي. القاهرة: دار المعارف. ج2، ص 287).

الاستثناء، وفقًا لما يقتضيه السياق اللغوي، وبما يسمح بدراسة العلاقة بين القاعدة النحوية والتطبيق اللغوي في النصوص العربية الفصيحة .ويتميز هذا التعريف بأنه لا يقف عند حدود التقعيد النحوي، بل يربط بين البنية اللغوية ووظيفتها الدلالية، وهو ما ينسجم مع طبيعة الدراسة الحالية

2-2أركان الاستثناء وأدواته.

يقوم أسلوب الاستثناء في العربية على ثلاثة أركان رئيسة هي :**المستثنى منه، وأداة الاستثناء، والمستثنى** . فالمستثنى منه هو الاسم الذي يشمله الحكم ابتداءً، والمستثنى هو الاسم الذي أُخرج من ذلك الحكم، أما أداة الاستثناء فهي الوسيلة اللغوية التي تحقق عملية الإخراج. وقد يجتمع كل من هذه الأركان في التركيب، كما في قوله تعالى :﴿**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝ إِلَّا إِبْلِيسَ**﴾[13] حيث يمثل "الملائكة" المستثنى منه، و"إلا" أداة الاستثناء، و"إبليس" المستثنى. وقد يُحذف المستثنى منه في بعض الأساليب، وهو ما يعرف بالاستثناء المفرغ[14] وتُعد **)إلا (**الأداة الأصلية للاستثناء، وهي أكثر الأدوات استعمالًا في العربية، حتى جعلها النحاة أمَّ باب الاستثناء، بينما تأتي أدوات أخرى تؤدي معنى الاستثناء، منها الأسماء مثل **غير** و**سوى**، والأفعال أو الحروف مثل **خلا** و**عدا** و**حاشا**، ويختلف إعراب المستثنى باختلاف طبيعة الأداة والسياق الذي ترد فيه.

2-3 أنواع الاستثناء وأحكامه.

يقسم النحاة الاستثناء إلى أنواع متعددة بحسب اكتمال أركانه وطبيعة العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه. فأما **الاستثناء التام** فهو ما ذُكر فيه المستثنى منه، وينقسم إلى **متصل** إذا كان المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو :*حضر الطلاب إلا محمدًا* ، وإلى **منقطع** إذا لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو قوله تعالى : ﴿**لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا**﴾،[15]على أحد أوجه الإعراب .

أما **الاستثناء المفرغ** فهو الذي يُحذف فيه المستثنى منه، ويكون الكلام قبله منفيًا أو شبه منفي، فيتفرغ العامل للعمل فيما بعد **إلا**، نحو قوله تعالى :﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**﴾[16]وفي هذا النوع لا يُعرب الاسم بعد **إلا** مستثنى، وإنما يأخذ إعرابه وفق موقعه من الجملة، وهو ما يميزه عن بقية أنواع الاستثناء[17].

وتتحدد **أحكام المستثنى بإلا** وفق نوع الأسلوب؛ ففي الاستثناء التام الموجب يجب نصب المستثنى، نحو :*نجح الطلاب إلا طالبًا* .أما إذا كان الاستثناء تامًا منفيًا، جاز نصب المستثنى على الاستثناء أو إتباعه للمستثنى منه على البدلية، نحو :*ما حضر الطلاب إلا طالبًا* ، أو *إلا طالبٌ* .وفي الاستثناء المفرغ يعرب الاسم بعد **إلا** حسب موقعه الإعرابي، ولا يكون منصوبًا على الاستثناء إلا إذا اقتضى العامل ذلك .[18]

أما الاستثناء بـ **غير** و**سوى** فيختلف عن الاستثناء بـ **إلا**؛ إذ إنهما اسمان معربان يضافان إلى المستثنى، ويأخذان حكم المستثنى بإلا بحسب نوع الأسلوب، فيقال :*حضر الطلاب غيرَ محمدٍ* .أما **خلا** و**عدا** و**حاشا** فتستعمل أفعالًا أو حروف جر، ولذلك يجوز في الاسم بعدها النصب أو الجر تبعًا لتوجيهها النحوي، وهو ما يعكس مرونة النظام النحوي العربي وتعدد أوجه التحليل فيه [19].

وتبرز هذه الأحكام أن باب الاستثناء من أكثر أبواب النحو ارتباطًا بالسياق اللغوي، إذ لا يكفي الاعتماد على القاعدة المجردة في توجيه الإعراب، بل يتطلب الأمر مراعاة طبيعة التركيب، وأداة الاستثناء، والعلاقة بين

---

[13] سورة الحجر الآيات (30-31)

[14]بن هشام الأنصاري .(1991) .*مغني اللبيب عن كتب الأعراب* .دمشق: دار الفكر. ص 55..

[15] سورة مريم (الآية:62)

[16]سورة آل عمران (الآية: 144).

[17] السامرائي، فاضل. (2007). معاني النحو. عمّان: دار الفكر. ص 261.

[18] ابن عقيل، عبد الله. (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. القاهرة: دار التراث، ص421.

[19] سيبويه. (1988). الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ص118.

المستثنى والمستثنى منه، وهو ما يجعل الاستثناء نموذجًا واضحًا للتفاعل بين **ثبات القاعدة النحوية ومرونة التطبيق اللغوي**، وهو المحور الذي تقوم عليه الدراسة الحالية.

يمكننا القول بأن أن الاستثناء لا يمثل قاعدة نحوية جامدة تقتصر على الجانب الإعرابي، بل هو ظاهرة لغوية تتداخل فيها المستويات النحوية والدلالية والسياقية؛ إذ يكشف اختلاف توجيه بعض الشواهد عن دور السياق في تفسير التراكيب الاستثنائية. ومن ثم فإن دراسة الاستثناء تمثل مجالًا مناسبًا للكشف عن العلاقة بين ثبات القاعدة النحوية ومرونة التطبيق اللغوي، وهو الأساس الذي تنطلق منه الدراسة الحالية في تحليلها للنصوص العربية الفصيحة.

المبحث الثاني: **القاعدة النحوية والتطبيق اللغوي في بناء الحكم النحوي.**

2-1 مفهوم القاعدة النحوية

يقصد بالقاعدة النحوية مجموعة الأحكام والضوابط التي استخلصها علماء العربية من تتبع كلام العرب الفصحاء، بهدف تفسير الظواهر اللغوية وضبط استعمالها. فالقاعدة ليست مجموعة قوانين مفروضة على اللغة من خارجها، وإنما هي وصف لنظام لغوي قائم استنبطه النحاة من النصوص المحتج بها.

وقد أشار **ابن جني** إلى أن النحو يقوم على تتبع كلام العرب ومعرفة طرائقهم في التعبير، إذ يرى أن اللغة ليست صناعة عقلية مجردة، وإنما هي مبنية على السماع والاستقراء[20]كما أكد **السيوطي** أن أصول النحو قامت على السماع والقياس، وأن القاعدة النحوية ثمرة لاستقراء كلام العرب وضبط أساليبهم[21].

وعليه، فإن القاعدة النحوية في باب الاستثناء تمثل خلاصة ما توصل إليه النحاة من خلال تحليل تراكيب الاستثناء في النصوص العربية، مثل أحكام نصب المستثنى بالا، وأوجه الإعراب في الاستثناء التام المنفي، وأحكام الأدوات الأخرى.

2-2. العلاقة بين القاعدة والاستعمال

لا تقوم العلاقة بين القاعدة النحوية والاستعمال اللغوي على التعارض، بل على التكامل؛ فالاستعمال هو المصدر الأول الذي نشأت منه القاعدة، والقاعدة بدورها أداة لتفسير هذا الاستعمال وتنظيمه. ولذلك فإن وجود بعض التراكيب التي تبدو مخالفة للقاعدة لا يعني فساد القاعدة، وإنما قد يدل على اختلاف في السياق أو تعدد في أوجه التحليل.

ويظهر ذلك في باب الاستثناء بوضوح؛ فالنحاة قرروا أن المستثنى بعد **إلا** في الاستثناء التام المثبت يكون منصوبًا، غير أن بعض التراكيب الواردة في كلام العرب احتملت وجوهًا أخرى بسبب طبيعة السياق أو اختلاف التوجيه الإعرابي، مما دفع النحاة إلى البحث عن علل هذه الظواهر.، ويرى **تمام حسان** أن القواعد اللغوية لا ينبغي أن تفصل عن الاستعمال، لأن اللغة نظام وظيفي يرتبط بالمعنى والسياق، وليس مجرد علاقات شكلية بين الكلمات[22].

2-3. القياس والسماع وأثرهما في بناء قاعدة الاستثناء

[20] ابن جني، عثمان. (1999). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ص 89.

[21]السيوطي، جلال الدين. (1988). الاقتراح في أصول النحو. دمشق: دار البيروتي ، ص 21.

[22] السيوطي، مرجع سابق ص 21

اعتمد النحو العربي في بناء قواعده على أصلين أساسيين هما :**السماع والقياس** .فالسماع يمثل المادة اللغوية التي جمعها العلماء من كلام العرب الفصحاء، أما القياس فهو حمل غير المسموع على المسموع لاتفاقهما في العلة.

وقد كان باب الاستثناء من الأبواب التي ظهر فيها أثر السماع والقياس؛ إذ اعتمد النحاة على الشواهد المسموعة في تحديد أحكامه، ثم قاسوا عليها التراكيب المشابهة. إلا أن بعض الاستعمالات الخاصة دفعتهم إلى مراعاة الجانب الدلالي والسياقي وعدم الاقتصار على القياس وحده[23].

2-4. صور الاستثناء في التطبيق اللغوي العربي

1-4-2الاستثناء في القرآن الكريم

يمثل القرآن الكريم أعلى مستويات الاحتجاج اللغوي عند علماء العربية، وقد وردت فيه أساليب استثناء متعددة كشفت عن تنوع الوظائف النحوية والدلالية لهذا الأسلوب.

ومن أمثلته قوله تعالى:

﴿**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝ إِلَّا إِبْلِيسَ**﴾ [24]

فقد جاء الاستثناء هنا تامًا مثبتًا، وعُدَّ "إبليس" مستثنى منصوبًا، وهو منسجم مع القاعدة النحوية العامة. غير أن بعض الآيات الأخرى أظهرت تنوعًا في التوجيه، مما جعل المفسرين والنحاة ينظرون إلى السياق والمعنى عند تحديد الحكم. وقد أكد **الزجاج** أن فهم التراكيب القرآنية لا يقتصر على الجانب الإعرابي، بل يتطلب مراعاة المعنى والسياق[25].

2-4-2 الاستثناء في الحديث النبوي الشريف

يعد الحديث النبوي الشريف من مصادر الاحتجاج اللغوي عند جمهور العلماء، لما يمثله من فصاحة الأسلوب وقربه من الاستعمال العربي. وقد وردت فيه تراكيب استثنائية متنوعة تؤكد حضور القاعدة النحوية في الاستعمال الطبيعي للغة.

وتظهر أهمية الحديث في أنه يمثل لغة التواصل العربي، مما يساعد على دراسة كيفية توظيف الاستثناء لتحقيق أغراض دلالية، وليس مجرد تطبيق قاعدة إعرابية.

3-4-2 الاستثناء في الشعر والنثر العربي

اعتمد النحاة على الشعر العربي بوصفه سجلًا لغويًا مهمًا، إذ وجدوا فيه شواهد متعددة على أساليب الاستثناء، بعضها جاء موافقًا للقواعد المستقرة، وبعضها احتاج إلى تفسير وتأويل بسبب خصوصية الوزن أو الأسلوب.

كما يمثل النثر العربي القديم، وخاصة الخطب والرسائل، مجالًا مهمًا لدراسة الاستثناء في سياقه الطبيعي، حيث يظهر ارتباط التركيب بالمعنى والمقام[26].

1-3 العلاقة بين القاعدة النحوية والتطبيق اللغوي في باب الاستثناء

1-1-3 مواطن الاتفاق بين القاعدة والاستعمال

---

[23] ابن الأنباري، أبو البركات. (1999). الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة. بيروت: دار الفكر، ص 131.

[24]سورة الحجر: (الآيات : 30-31).

[25] الزجاج، إبراهيم بن السري .(1988) .*معاني القرآن وإعرابه* .تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. بيروت: عالم الكتب ص55-89.

[26] سيبويه، مرجع سابق ، ص 221.

تكشف النصوص العربية الفصيحة عن توافق كبير بين القواعد التي وضعها النحاة وبين الاستخدام الفعلي للاستثناء، خاصة في التراكيب الأساسية مثل الاستثناء التام المثبت بـــ(إلا)، والاستثناء المفرغ، وأحكام الأدوات المشهورة.

وهذا يؤكد أن القاعدة النحوية لم تنشأ بمعزل عن اللغة، بل كانت محاولة علمية لوصف نظامها الداخلي.

2-1-3: مواطن العدول عن القاعدة

لا يعني العدول عن القاعدة خروجًا على النظام اللغوي، فقد يكون نتيجة لعوامل متعددة، منها:

أ- اختلاف اللهجات العربية .

ب- اتساع الدلالة .

ت- تأثير السياق .

ث- تعدد أوجه الإعراب .

ولهذا تعامل النحاة مع بعض الظواهر المخالفة للقياس بوصفها ظواهر لها تفسير لغوي، وليس أخطاء لغوية.

3-1-3أثر السياق في توجيه الاستثناء.

يؤدي السياق دورًا أساسيًا في فهم الاستثناء وتحديد معناه؛ إذ قد تتغير دلالة التركيب تبعًا للمقام الذي ورد فيه. فالاستثناء لا يعمل منفصلًا عن المعنى، بل يرتبط بعلاقة بين المستثنى والمستثنى منه، وبالغرض الذي يريده المتكلم.

ومن هنا ترى الدراسة الحالية أن باب الاستثناء يمثل نموذجًا مناسبًا للكشف عن العلاقة بين القاعدة والتطبيق؛ فالقاعدة تقدم الإطار العام، بينما يكشف الاستعمال عن إمكانات اللغة ومرونتها.

وبناء على ما سبق، يمكننا القول أن الاستثناء يمثل نقطة التقاء بين النظام النحوي والاستعمال اللغوي؛ فالقاعدة النحوية في هذا الباب قامت على استقراء النصوص العربية، لكنها لم تلغِ دور السياق والدلالة في توجيه التراكيب. كما أن تطبيقات الاستثناء في القرآن الكريم والحديث والشعر والنثر تكشف عن أن اللغة العربية تجمع بين انتظام القاعدة واتساع الاستعمال، وهو ما يؤكد أن دراسة الاستثناء لا تكتمل إلا بالنظر إليه من منظور يجمع بين التقعيد النحوي والتحليل اللغوي.

الإطار التطبيقي للدراسة:

أولًا: إجراءات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء الشواهد اللغوية الواردة في النصوص العربية الفصيحة، وتحليلها في ضوء القواعد النحوية التي قررها علماء العربية في باب الاستثناء، وذلك بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين القاعدة النحوية بوصفها نظامًا نظريًا قائمًا على التقعيد، والتطبيق اللغوي بوصفه ممارسة حية تكشف عن تنوع الأساليب العربية واتساعها.

وقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن القواعد النحوية لم تُنشأ بصورة مجردة أو منفصلة عن الاستعمال اللغوي، وإنما تكونت نتيجة عملية استقراء واسعة لكلام العرب الفصحاء، غير أن هذا الاستعمال قد يكشف أحيانًا عن ظواهر لا تنسجم بصورة تامة مع القياس النحوي، الأمر الذي دفع النحاة إلى اعتماد التأويل والتخريج لإيجاد التوافق بين القاعدة والشاهد اللغوي.

وقد سارت إجراءات الدراسة وفق المراحل الآتية:

1- جمع المادة العلمية والنحوية.

تمثلت الخطوة الأولى في جمع المادة العلمية المتعلقة بباب الاستثناء من مصادر النحو العربي القديمة والحديثة، وذلك بالرجوع إلى أمهات كتب النحو التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل، ومن أبرزها:

أ- كتاب سيبويه الذي يمثل الأساس الأول للتقعيد النحوي .

ب- كتب ابن هشام الأنصاري مثل *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* و*أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* .

ت- مؤلفات الرضي الاسترابادي وشروحه للقواعد النحوية .

ث- كتب النحو الحديثة التي تناولت قضايا الخلاف بين القاعدة والاستعمال .

وقد تم التركيز على المواضع التي ظهر فيها اختلاف بين النحاة في توجيه بعض تراكيب الاستثناء، للكشف عن طبيعة العلاقة بين ما وضعه النحاة من قواعد وما جاء في الاستعمال العربي.

2- اختيار الشواهد اللغوية وتصنيفها.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الشواهد اللغوية المنتقاة من مصادر الاحتجاج العربية، وتشمل:

أ- القرآن الكريم بوصفه أعلى نصوص العربية فصاحة واحتجاجًا .

ب- الحديث الشريف بما يمثله من نموذج لغوي فصيح .

ت- الشعر العربي القديم باعتباره أحد أهم مصادر الاحتجاج النحوي .

ث- النثر العربي الفصيح الذي يعكس أنماط الاستعمال اللغوي .

وقد تم اختيار الشواهد التي تمثل تنوعًا في صور الاستثناء، سواء من حيث البنية التركيبية أو من حيث الحكم الإعرابي أو من حيث موافقة القاعدة أو الخروج عنها.

3- تصنيف الشواهد وفق أنواع الاستثناء.

أولًا: تصنيف الشواهد وفق أنواع الاستثناء.

بعد جمع الشواهد اللغوية، تم تصنيفها وفق التقسيم النحوي المعروف عند علماء العربية، وذلك على النحو الآتي:

أ- الاستثناء التام المثبت.

وهو ما اجتمع فيه وجود المستثنى منه، وعدم وجود نفي أو شبهه في الكلام، مثل:

"**حضر الطلابُ إلا طالبًا.**"

حيث جاء المستثنى بعد كلام تام مثبت، ولذلك وجب نصبه عند جمهور النحاة؛ لأنه مستثنى حقيقي من جنس المستثنى منه.

ومن أمثلته أيضًا:

"**جاء المسافرون إلا مسافرًا.**"

"**نجح الطلابُ إلا طالبًا.**"

"**قرأتُ الكتبَ إلا كتابًا واحدًا**".

"**زرتُ المدنَ إلا مدينةً واحدةً.**"

"**أكرمتُ الضيوفَ إلا رجلًا**".

في هذه الأمثلة جميعًا، نجد أن المستثنى منه مذكور، والكلام مثبت، والمستثنى داخل في جنس المستثنى منه؛ ولذلك جاء المستثنى منصوبًا على الاستثناء، ويلاحظ أن هذا النوع يمثل الصورة القياسية الأكثر وضوحًا للاستثناء؛ إذ تتطابق فيه البنية التركيبية مع الحكم الإعرابي، فلا يظهر فيه تعدد كبير في الأوجه الإعرابية

ب- الاستثناء التام المنفي.

وهو ما كان فيه المستثنى منه موجودًا، مع دخول أداة نفي على الجملة، مثل:

"ما حضر الطلابُ إلا طالبٌ."

وفي هذا النوع يظهر مجال واسع للخلاف النحوي؛ إذ أجاز النحاة في المستثنى بعد النفي أكثر من وجه إعرابي، فقد يأتي منصوبًا على الاستثناء، أو يتبع ما قبله على البدلية، أو يعرب حسب موقعه في بعض السياقات.

ومن أمثلته:

"ما حضر الطلابُ إلا طالبٌ."

"ما حضر الطلابُ إلا طالبًا."

"ما قرأتُ الكتبَ إلا كتابٌ."

"ما قرأتُ الكتبَ إلا كتابًا."

"ما فاز المتسابقون إلا متسابقٌ."

"ما فاز المتسابقون إلا متسابقًا."

وتكشف هذه الأمثلة عن إمكانية تعدد الوجه الإعرابي في الاستثناء التام المنفي، إذ يمكن في بعض السياقات حمل الاسم الواقع بعد «إلا» على **البدلية** من المستثنى منه، أو نصبه على الاستثناء، بحسب طبيعة التركيب والمعنى المقصود.

ويظهر هنا أن **القاعدة النحوية لا تعمل بمعزل عن الدلالة والسياق**، إذ إن اختلاف التوجيه الإعرابي قد يرتبط بالمعنى الذي يريد المتكلم إيصاله، وبطبيعة العلاقة بين عناصر الجملة

ج- الاستثناء المفرغ.

وهو ما حذف فيه المستثنى منه، وتفرغ العامل لما بعد أداة الاستثناء، مثل:

ما حضر إلا محمدٌ.

فـــ«محمد» هنا لا يعرب مستثنى؛ لعدم وجود مستثنى منه، وإنما يعرب حسب موقعه في الجملة، فيكون فاعلًا؛ لأن الفعل «حضر» يحتاج إلى فاعل.

ومن أمثلته:

"ما نجح إلا المجتهدُ."

"ما سافر إلا خالدٌ".

"ما قرأتُ إلا كتابًا."

"ما شاهدتُ إلا فيلمًا."

"ما تحدثتُ إلا مع صديقي."

"ما مررتُ إلا بزيدٍ".

ففي قولنا:

"ما نجح إلا المجتهدُ."

يعرب «المجتهد» فاعلًا مرفوعًا.

وفي:

"ما قرأتُ إلا كتابًا."

يعرب «كتابًا» مفعولًا به منصوبًا.

وفي:

"ما مررتُ إلا بزيدٍ".

يعرب «زيد» اسمًا مجرورًا بالباء.

ويكشف هذا النوع بوضوح عن **مرونة النظام النحوي**؛ لأن الاسم الواقع بعد «إلا» لا يلتزم إعرابًا واحدًا، وإنما يتحدد إعرابه وفق موقعه في الجملة والعامل الذي سبقه.

د- الاستثناء المتصل والمنقطع

يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، مثل:

"حضر الطلابُ إلا كتبًا".

فـ«الكتب» ليست من جنس «الطلاب»، ولذلك سمي الاستثناء منقطعًا.

ومن أمثلته:

"جاء القومُ إلا حمارًا."

"حضر المسافرون إلا أمتعتهم."

"وصل الضيوفُ إلا سياراتِهم."

"ما في البيت أحدٌ إلا كتابٌ."

"ما حضر الطلابُ إلا كتبُهم".

ويكشف هذا النوع عن أهمية **المعنى والسياق في فهم العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه**؛ إذ لا يكفي النظر إلى البنية التركيبية وحدها للحكم على نوع الاستثناء، وإنما ينبغي النظر في العلاقة الدلالية التي تربط بين طرفي التركيب.

ثانيًا: تحليل الشواهد اللغوية ومناقشتها.

<u>أولًا: الاستثناء بين القياس النحوي والاستعمال العربي.</u>

يكشف تحليل ظاهرة الاستثناء أن القاعدة النحوية لم تكن نظامًا مفروضًا على اللغة من خارجها، وإنما نشأت من خلال ملاحظة أنماط الاستعمال العربي ومحاولة تنظيمها في قواعد عامة.

وقد اعتمد النحاة في بناء هذه القواعد على منهجين رئيسين:

أ- السماع :وهو اعتماد ما ورد عن العرب الفصحاء من تراكيب وأساليب.

ب- القياس :وهو إلحاق ما لم يرد بالسماع بما ورد منه بناءً على وجود علاقة مشتركة.

غير أن التطبيق اللغوي أظهر أن اللغة العربية لا تتحرك دائمًا داخل حدود القاعدة القياسية الصارمة، بل تمتلك قدرة على التنوع والتوسع، مما جعل النحاة يلجؤون إلى تعدد الأوجه الإعرابية والتخريجات المختلفة.

ومن الشواهد الدالة على ذلك قوله تعالى:

﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ (البقرة: 249)

فقد وقع الخلاف بين النحاة في توجيه إعراب «قليلًا»، فذهب بعضهم إلى أنه مستثنى منصوب، على الأصل في الاستثناء، بينما رأى آخرون إمكانية حمله على البدل باعتبار السياق والمعنى.

ومن الشواهد القرآنية الأخرى قوله تعالى:

﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ (الحجر: 30-31).

وقوله تعالى:

﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ (ص: 82-83)

وتوضح هذه الشواهد أن الاستثناء قد يأتي في سياقات مختلفة، وأن فهم الحكم الإعرابي يتطلب النظر في نوع الاستثناء، والعلاقة الدلالية بين عناصر التركيب، والسياق الذي ورد فيه.

ويكشف ذلك أن الحكم النحوي لا يعتمد على الشكل التركيبي وحده، بل يتأثر بعوامل أخرى، منها:

أ- المعنى العام للجملة.

ب- قصد المتكلم.

ت- طبيعة العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه.

ث- السياق الذي ورد فيه التركيب.

ج- نوع أداة الاستثناء ووظيفتها في الجملة.

وهذا يؤكد أن النحو العربي لم يكن مجرد قواعد جامدة، وإنما كان نظامًا مرنًا يحاول تفسير الظاهرة اللغوية في سياقه

ثالثًا: دراسة نماذج تطبيقية من صور الاستثناء.

1- الاستثناء التام المثبت: توافق القاعدة مع التطبيق

من أمثلة ذلك:

"حضر الطلابُ إلا طالبًا"

يمثل هذا المثال الصورة القياسية الواضحة للاستثناء؛ إذ تحقق فيه:

أ- وجود المستثنى منه: الطلاب .

ب- وجود أداة الاستثناء: إلا .

ت- وجود المستثنى: طالبًا .

ث- عدم وجود نفي .

ومن أمثلته أيضًا:

"وصل المسافرون إلا مسافرًا."

"نجح المتسابقون إلا متسابقًا."

"قرأتُ الكتبَ إلا كتابًا."

ولهذا اتفق النحاة على وجوب نصب المستثنى في الاستثناء التام المثبت بـــ«إلا»، لأن القاعدة هنا جاءت موافقة للاســتعمال العربي، ويظهر من هذه النماذج أن القاعدة النحوية تكون أكثر اســتقرارًا عندما يتكرر النمط اللغوي بصورة واضحة في كلام العرب، مما يسمح للنحاة باستخلاص حكم عام من خلال الاستقراء.

2- الاستثناء في الكلام المنفي: تعدد الأحكام بسبب اختلاف المعنى.

يظهر هذا النوع في قول الشاعر:

"**وما المالُ والأهلونَ إلا ودائعٌ**"

من أمثلته النثرية:

"ما حضر الطلابُ إلا طالبٌ."

"ما حضر الطلابُ إلا طالبًا."

ويلاحظ هنا أن الاسم الواقع بعد «إلا» يمكن أن يتعدد توجيهه بحسب القاعدة والسياق.

ومن الشواهد القرآنية قوله تعالى:

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (آل عمران: 144)

فالمعنى هنا ليس إخراج «رسول» من مجموعة، وإنما **قصر محمد ﷺ على وصف الرسالة من حيث المقام الذي يتحدث عنه السياق**، ولذلك يقترب التركيب من معنى الحصر والقصر، وهنا يظهر أثر المعنى في توجيه الحكم النحوي؛ إذ إن التركيب الواحد قد يحتمل أكثر من تحليل بحسب المقصد الدلالي والسياق.

3- الاستثناء المفرغ: توسع القاعدة لمواجهة الاستعمال.

من أمثلته: **"ما حضر إلا محمدٌ"**

في هذا المثال لم يذكر المستثنى منه، ولذلك لم يعد الاسم بعد "إلا" مستثنى بالمعنى الاصطلاحي، وإنما يأخذ حكمه الإعرابي من موقعه في الجملة، فإذا كان الفعل "حضر" لازمًا، كان "محمد" فاعلًا مرفوعًا، ويكشف هذا النوع عن قدرة النحو العربي على تطوير أدواته؛ إذ لم تقتصر القاعدة على الصورة الأصلية للاستثناء، بل اتسعت لتشمل أنماطًا جديدة فرضها الاستعمال. ومن أمثلته كذلك:

"ما نجح إلا المجتهدُ."

"ما سافر إلا خالدٌ."

"ما قرأتُ إلا كتابًا"".

"ما شاهدتُ إلا فيلمًا".

"ما مررتُ إلا بزيدٍ."

ففي:

"ما نجح إلا المجتهدُ."

أخذ الاسم بعد «إلا» وظيفة الفاعل.

وفي:

"ما قرأتُ إلا كتابًا."

أخذ وظيفة المفعول به.

وفي:

"ما مررتُ إلا بزيدٍ."

أخذ وظيفة الاسم المجرور.

ويكشف هذا النوع عن قدرة النحو العربي على استيعاب التنوع التركيبي؛ إذ لم تقتصر القاعدة على الصورة الأصلية للاستثناء، بل اتسعت لتشمل أنماطًا لغوية متعددة فرضها الاستعمال، وأصبح العامل السابق لـ«إلا» هو المحدد الأساسي للإعراب.

خامسًا: مناقشة نتائج التحليل في ضوء تساؤلات الدراسة والدراسات السابقة

من خلال تحليل الشواهد اللغوية وتصنيفها وفق أنواع الاستثناء، ومقارنتها بالأحكام التي قررها النحاة، يتضح أن العلاقة بين القاعدة النحوية والتطبيق اللغوي في باب الاستثناء ليست علاقة تعارض أو انفصال، وإنما هي علاقة تفاعل وتكامل مستمر؛ فالقاعدة النحوية نشأت أساسًا من ملاحظة الاستعمال اللغوي واستقراء أنماطه، ثم جاءت لتصفه وتنظمه، في حين ظل الاستعمال اللغوي مجالًا لاختبار مدى قدرة القاعدة على تفسير الظواهر المختلفة واستيعاب تنوعها.

وقد أظهر التحليل أن باب الاستثناء يمثل نموذجًا بارزًا لهذه العلاقة؛ ففي بعض صوره، ولا سيما الاستثناء التام المثبت، يتطابق الحكم النحوي مع الاستعمال اللغوي تطابقًا واضحًا، بينما تظهر مساحة أوسع للتعدد والتنوع في

الاستثناء التام المنفي والمفرغ والمنقطع، الأمر الذي يؤكد أن القاعدة النحوية لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق والمعنى والعامل النحوي.

1- نتائج التحليل في ضوء التساؤل الرئيس للدراسة

سعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة العلاقة بين القاعدة النحوية والتطبيق اللغوي في باب الاستثناء؟

أظهر التحليل أن هذه العلاقة تقوم على التفاعل المتبادل؛ فالاستعمال اللغوي يمثل المادة الأولية التي يستند إليها التقعيد النحوي، في حين تعمل القاعدة على تنظيم هذا الاستعمال وتفسيره والكشف عن العلاقات التي تحكمه. ومن ثم، فإن القاعدة لا تسبق الاستعمال ولا تفرض نفسها عليه، بل تنشأ في الأصل من استقراء الظواهر اللغوية المتكررة، ثم تعود لتفسيرها وتقنينها.

وفي ضوء ذلك، توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين القاعدة والاستعمال يمكن وصفها بأنها علاقة جدلية تكاملية؛ فالقاعدة تضبط الاستعمال، والاستعمال يختبر صلاحية القاعدة، وقد يكشف عن حالات تحتاج إلى التفسير أو التوسع أو تعدد الأوجه الإعرابية.

2 – نتائج التحليل في ضوء التساؤل المتعلق بمدى مطابقة القاعدة النحوية للاستعمال اللغوي.

أظهرت الدراسة أن القاعدة النحوية تتطابق مع الاستعمال اللغوي بصورة واضحة في بعض أنماط الاستثناء، كما في الاستثناء التام المثبت، مثل:

"**حضر الطلابُ إلا طالبًا**".

ففي هذا النموذج اجتمعت عناصر الاستثناء الأساسية، وظهر الحكم الإعرابي بصورة مستقرة، مما يدل على قوة العلاقة بين القاعدة والاستعمال عندما يكون التركيب واضحًا ومتكررًا في الموروث اللغوي.

غير أن هذه المطابقة لا تستمر بالدرجة نفسها في جميع أنواع الاستثناء؛ إذ يكشف الاستثناء التام المنفي عن تعدد في الأوجه الإعرابية، بينما يكشف الاستثناء المفرغ عن انتقال الاسم الواقع بعد «إلا» من وظيفة المستثنى إلى الوظيفة التي يفرضها العامل في الجملة، كما يظهر في:

"**ما حضر إلا محمدٌ.**"

ومن ثم، فإن الدراسة تجيب عن هذا التساؤل بأن القاعدة النحوية تتوافق مع الاستعمال اللغوي في الأصول العامة، لكنها تسمح بالتنوع والتعدد في التطبيقات التي تفرضها طبيعة السياق والتركيب والمعنى.

3-نتائج التحليل في ضوء التساؤل المتعلق بأثر السماع والقياس في بناء قاعدة الاستثناء.

أكد التحليل أن السماع والقياس كانا من أهم الأسس التي اعتمد عليها النحاة في بناء أحكام الاستثناء؛ فقد انطلقوا من الشواهد المسموعة عن العرب، ثم حاولوا تنظيمها في قواعد عامة يمكن تطبيقها على نظائرها.

وقد أدى الجمع بين السماع والقياس إلى بناء نظام نحوي قادر على التعامل مع الصور المختلفة للاستثناء، غير أن الاستعمال كشف في الوقت نفسه عن وجود تراكيب لا يمكن تفسيرها من خلال القياس وحده، مما دفع النحاة إلى تعدد التخريجات والأوجه الإعرابية.

وعليه، توصلت الدراسة إلى أن القياس لم يكن بديلًا عن السماع، كما أن السماع لم يكن منفصلًا عن التقعيد، وإنما نشأت العلاقة بينهما في إطار تكاملي أسهم في بناء أحكام الاستثناء وتطويرها.

4- نتائج التحليل في ضوء التساؤل المتعلق بأثر السياق والمعنى في توجيه الحكم النحوي

أثبت تحليل الشواهد أن السياق والمعنى يمثلان عنصرين أساسيين في تفسير كثير من صور الاستثناء، ولا سيما في الاستثناء التام المنفي والاستثناء المنقطع والاستثناء المفرغ.

ففي الاستثناء المنقطع، مثل:

"جاء القومُ إلا حمارًا".

لا يمكن تفسير العلاقة بين «القوم» و«حمار» تفسيرًا نحويًا صرفًا، لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، وإنما يتطلب فهم التركيب استحضار العلاقة الدلالية التي يفرضها السياق.

كما أن الاستثناء المفرغ، مثل:

"ما حضر إلا محمدٌ."

يكشف عن أن الاسم بعد «إلا» لا يستمد إعرابه من أداة الاستثناء، وإنما من موقعه في الجملة والعامل الذي يتسلط عليه، وبذلك خلصت الدراسة إلى أن التحليل النحوي في باب الاستثناء لا يستقيم بالاعتماد على البنية التركيبية وحدها، وإنما يحتاج إلى الجمع بين النحو والدلالة والسياق.

5- علاقة نتائج الدراسة بالدراسات السابقة

تتفق نتائج الدراسة الحالية في جانب مهم منها مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة الاستثناء والقضايا المرتبطة بها، إلا أنها تختلف عنها في زاوية المعالجة وموضوع التركيز.

فقد أكدت دراسة أشرف الصديق الخليل عبد الله(2021) ، المعنونة بـ*الاستثناء بين النحاة والأصوليين والبلاغيين: دراسة نحوية دلالية*، أهمية النظر إلى الاستثناء من زوايا متعددة وعدم الاقتصار على الجانب النحوي المحض. وتلتقي الدراسة الحالية مع هذه النتيجة في تأكيدها أن فهم الاستثناء لا يكتمل بالنظر إلى الحكم الإعرابي وحده، وإنما يتطلب مراعاة الدلالة والسياق والعلاقة بين البنية والمعنى .غير أن الدراسة الحالية تتميز بتركيزها على العلاقة بين التقعيد النحوي والاستعمال اللغوي من خلال تحليل نماذج تطبيقية وتصنيفها وفق أنواع الاستثناء.

كما تلتقي نتائج الدراسة الحالية مع ما يمكن الإفادة منه في **دراسة سالمة عيسى عيسى خليفة(2000)** ، *ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي: دراسة استقصائية نقدية*، من حيث الكشف عن أن النظام النحوي العربي يتضمن عددًا من الظواهر التي قد تبدو في ظاهرها مخالفة للأصل أو للقاعدة القياسية، إلا أن هذه الظواهر لا تمثل اضطرابًا في النظام النحوي، بل تكشف عن مرونة العربية واتساعها وتعدد أساليبها .وتؤكد الدراسة الحالية هذا الاتجاه من خلال الاستثناء المفرغ والمنقطع والتام المنفي، حيث يظهر تعدد الأوجه والتخريجات نتيجة لاختلاف السياق والمعنى.

وتتقاطع نتائج الدراسة الحالية كذلك مع ما تطرحه **دراسة وفاء محمد علي السعيد(2011)** ، *الاستثناء على القاعدة النحوية*، من حيث الاهتمام بالعلاقة بين ظاهرة الاستثناء وما يبدو فيها من خروج عن بعض القواعد النحوية المقررة. وتؤكد الدراسة الحالية أن ما يبدو خروجًا عن القاعدة لا ينبغي تفسيره باعتباره خللًا في النظام اللغوي، بل ينبغي النظر إليه في إطار التنوع الذي يتيحه الاستعمال العربي، وتعدد السياقات التي ترد فيها التراكيب .ومن هنا فإن الدراسة الحالية تدعم الاتجاه الذي يرى أن الاستثناء لا يمثل نقضًا للقاعدة، وإنما يكشف عن حدودها وإمكانات التوسع في تطبيقها.

وعلى الرغم من اتفاق الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في التأكيد على أهمية الاستعمال والسياق والمعنى في فهم ظاهرة الاستثناء، فإنها تتميز عنها بتركيزها على المقارنة المباشرة بين القاعدة النحوية والتطبيق اللغوي، ومحاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بينهما من خلال تحليل نماذج تطبيقية متنوعة، بدل الاقتصار على دراسة الاستثناء من زاوية نحوية أو دلالية منفردة.

6- خلاصة مناقشة النتائج

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نتائج الدراسة قد أجابت عن تساؤلاتها الرئيسة والفرعية، وأكدت أن الاستثناء يمثل مجالًا تطبيقيًا خصبًا لدراسة العلاقة بين القاعدة النحوية والاستعمال اللغوي؛ إذ أظهرت الشواهد أن القاعدة تكون أكثر استقرارًا في التراكيب التي تتوافر فيها شروطها بصورة واضحة، بينما تتسع مساحة الاجتهاد والتعدد الإعرابي عندما تتداخل عوامل أخرى، مثل النفي، والحذف، والانقطاع، والسياق، والدلالة.

كما بينت الدراسة أن تعدد الأوجه الإعرابية لا يدل بالضرورة على ضعف القاعدة النحوية أو اضطرابها، وإنما يعكس في كثير من الحالات قدرة النظام النحوي العربي على استيعاب تنوع الاستعمال اللغوي. فالقاعدة ليست إطارًا مغلقًا يحكم اللغة بصورة آلية، وإنما هي نظام وصفي وتفسيري يتفاعل مع المادة اللغوية ويستجيب لخصائصها.

ومن ثم، فإن أهم ما خلصت إليه الدراسة هو أن الاستعمال اللغوي والقاعدة النحوية يمثلان طرفين في عملية واحدة متكاملة؛ فالاستعمال يمد القاعدة بالشواهد، والقاعدة تعمل على تنظيم الاستعمال وتفسيره، ثم يعود الاستعمال ليكشف عن المواطن التي تحتاج فيها القاعدة إلى مزيد من التفسير أو التوسع. وبذلك يتأكد أن دراسة الاستثناء لا تقتصر على بيان أحكامه الإعرابية، وإنما تكشف عن طبيعة التفكير النحوي العربي نفسه، وعن قدرته على الموازنة بين السماع والقياس، والقاعدة والاستعمال، والبنية والمعنى.

وعليه، فإن الدراسة الحالية لا تتفق مع الدراسات السابقة في النتائج العامة فحسب، بل تضيف إليها من خلال تقديم قراءة تطبيقية للعلاقة بين التقعيد النحوي والاستعمال اللغوي، وتؤكد أن الاستثناء يمثل نموذجًا واضحًا للتفاعل بين النظرية والممارسة في النحو العربي.

ثالثًا: نتائج الدراسة

في ضوء التحليل النظري والتطبيقي للشواهد اللغوية المتعلقة بباب الاستثناء، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

أ- **أن القاعدة النحوية العربية لم تنشأ بوصفها نظامًا مفروضًا على اللغة، وإنما جاءت نتيجة استقراء دقيق للاستعمال العربي الفصيح**؛ إذ اعتمد النحاة في بناء أحكام الاستثناء على ما ورد في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وكلام العرب .

ب- **أن العلاقة بين القاعدة النحوية والتطبيق اللغوي علاقة تكامل وتفاعل وليست علاقة تعارض**؛ فالقاعدة تمثل خلاصة الاستعمال اللغوي، بينما يكشف التطبيق عن إمكانات اللغة ومرونتها وقدرتها على إنتاج تراكيب متعددة .

ت- **أن باب الاستثناء يمثل نموذجًا واضحًا لتداخل المستويات النحوية والدلالية والسياقية**؛ إذ لا يمكن تفسير كثير من التراكيب الاستثنائية اعتمادًا على الجانب الإعرابي وحده، بل لا بد من مراعاة المعنى والسياق والمقام .

ث- **أن أغلب صور الاستثناء الواردة في النصوص العربية الفصيحة جاءت منسجمة مع القواعد النحوية التي قررها العلماء**، ولا سيما الاستثناء التام المثبت والاستثناء المفرغ، مما يؤكد سلامة التقعيد النحوي وقوة اعتماده على الاستعمال .

ج- **أن بعض التراكيب الاستثنائية التي بدت مخالفة للقياس النحوي لا تمثل خروجًا على النظام اللغوي، وإنما تكشف عن تعدد إمكانات العربية واتساع أساليبها التعبيرية .**

ح- **أن اختلاف النحاة في بعض أحكام الاستثناء يعود في كثير من الأحيان إلى اختلاف منطلقاتهم في تفسير العلاقة بين البنية والمعنى**؛ فبعضهم غلب الجانب التركيبي، بينما راعى آخرون أثر السياق والدلالة .

خ- **أن السياق يؤدي دورًا أساسيًا في توجيه الأحكام النحوية المتعلقة بالاستثناء**، إذ يسهم في تحديد المعنى المقصود وترجيح أحد الأوجه الإعرابية عند تعددها .

د- **أن السماع والقياس شكلا الأساس المنهجي الذي قامت عليه أحكام الاستثناء عند النحاة**؛ فالسماع قدم المادة اللغوية، بينما أسهم القياس في تنظيمها وبناء القواعد العامة .

ذ- **أن دراسة الاستثناء من خلال النصوص التطبيقية تكشف أن القاعدة النحوية أكثر مرونة مما قد توحي به الصياغات التعليمية المختصرة**، لأنها تستوعب التنوع اللغوي من خلال التأويل والتخريج النحوي .

ر- **أن التحليل التطبيقي للنصوص العربية يؤكد ضرورة تجاوز النظرة التي تجعل القاعدة النحوية غاية مستقلة، والنظر إليها باعتبارها أداة لفهم الاستعمال اللغوي وتفسيره.**

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يأتي:

أ- ضرورة تعزيز الدراسات النحوية التطبيقية التي تربط بين القاعدة النحوية والنصوص اللغوية الفعلية، وعدم الاقتصار على عرض القواعد بصورة نظرية مجردة .

ب- إعادة قراءة أبواب النحو العربي، ومنها باب الاستثناء، في ضوء المناهج اللغوية الحديثة التي تراعي العلاقة بين التركيب والدلالة والسياق .

ت- الاهتمام بتحليل الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية في الدراسات النحوية؛ لما تكشفه من ثراء لغوي يساعد على فهم طبيعة القاعدة وحدودها التطبيقية .

ث- ضرورة إدراج مفهوم العلاقة بين القاعدة والاستعمال ضمن مقررات النحو الجامعي؛ لتجنب تقديم النحو للطلاب بوصفه مجموعة أحكام جامدة منفصلة عن الوظيفة اللغوية .

ج- تشجيع الدراسات التي تتناول القضايا النحوية الخلافية من منظور يجمع بين التراث النحوي والتحليل اللساني الحديث .

ح- إجراء دراسات مقارنة بين أبواب نحوية أخرى، مثل الحال والتمييز والبدل والنعت، للكشف عن مدى التفاعل بين التقعيد النحوي والتطبيق اللغوي .

خ- الاعتماد بصورة أكبر على التحليل السياقي عند دراسة الظواهر النحوية؛ لأن كثيرًا من الخلافات النحوية لا يمكن فهمها إلا في إطار المعنى العام للنص .

د- إعداد قواعد بيانات لغوية للشواهد العربية القديمة تساعد الباحثين على دراسة الظواهر النحوية دراسة كمية وتحليلية أكثر شمولً.

قائمة المراجع

أولًا: المصادر

1. **القرآن الكريم** .
2. **البخاري، محمد بن إسماعيل** .*صحيح البخاري* .بيروت: دار ابن كثير .

ثانيًا: كتب النحو واللغة

3. **ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد** .*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين* .تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية .
4. **ابن جني، عثمان بن جني** .*الخصائص* .تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب .
5. **ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري** .*الأصول في النحو* .تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة .
6. **ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن** .*شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* .تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار التراث .
7. **ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف** .*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* .تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دمشق: دار الفكر .
8. **الزجاج، إبراهيم بن السري** .*معاني القرآن وإعرابه* .تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. بيروت: عالم الكتب، 1988 .
9. **سيبويه، عمرو بن عثمان** .*الكتاب* .تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي .
10. **المبرد، محمد بن يزيد** .*المقتضب* .تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
11. **السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر** .*همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* .تحقيق: عبد الحميد هنداوي. القاهرة: المكتبة التوفيقية .
12. **عباس حسن** .*النحو الوافي* .القاهرة: دار المعارف .
13. **عبد الراجحي، عبده** .*التطبيق النحوي* .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية .
14. **تمام حسان** .*اللغة العربية معناها ومبناها* .القاهرة: عالم الكتب .
15. **السامرائي، فاضل صالح** .*معاني النحو* .عمّان: دار الفكر .

ثالثًا: الدراسات السابقة .

16. **عبد الله، أشرف الصديق الخليل .(2021)** .*الاستثناء بين النحاة والأصوليين والبلاغيين: دراسة نحوية دلالية* .أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية اللغات .

17. **خليفة، سالمة عيسى عيسى .(2000)** .*ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي: دراسة استقصائية نقدية* .رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، ليبيا .

18. **السعيد، وفاء محمد علي .(2011)** .*الاستثناء على القاعدة النحوية* .عمّان: دار غيداء للنشر والتوزيع